

تنظيم التعليم العالي الخاص بين الاستقلال المؤسسي والرقابة الإدارية دراسة مقارنة

حصة عبدالله الهزاع
أستاذ مساعد — كلية القانون الكويتية العالمية (KILAW)
H.alhazaa@kilaw.edu.kw

بشاير محمد المخيزيم
أستاذ مساعد — كلية القانون الكويتية العالمية (KILAW)
B.almukhaizeem@kilaw.edu.kw

Abstract

This study examines Kuwait's regulatory framework for private universities, assessing the balance between quality assurance and institutional autonomy. Using a comparative analytical approach, it draws on Qatar, Oman, and the United States model.

All three Gulf systems reflect constrained, centralised autonomy privileging public educational interest, while U.S. private universities enjoy broader freedom absent federal funding. The study recommends developing Kuwait's Council of Private Universities to better align quality requirements with regulated institutional autonomy.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي · الجامعات الخاصة · الاستقلال المؤسسي · مجلس الجامعات
الخاصة · الرقابة الحكومية · جودة التعليم

تنظيم التعليم العالي الخاص بين الاستقلال المؤسسي والرقابة الإدارية

دراسة مقارنة

حصه عبدالله الهزاع

كلية القانون الكويتية العالمية (KILAW) – الكويت

H.alhazaa@kilaw.edu.kw

بشاير محمد المخيزيم

كلية القانون الكويتية العالمية (KILAW) – الكويت

B.almukhaizeem@kilaw.edu.kw

استلم: يناير 2026 قبل: مارس 2026

الملخص

تناقش الدراسة مدى فعالية تنظيم الجامعات الخاصة في دولة الكويت ومدى توازنه بين ضمان الجودة والحفاظ على الاستقلال المؤسسي، في ضوء معايير التعليم العالي. وتعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن بتجربتي قطر وعمان، مع الاستئناس بنموذج الولايات المتحدة الأمريكية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير دور مجلس الجامعات الخاصة بما يحقق موازنة بين متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي من جهة، وتعزيز الاستقلال المؤسسي المنضبط من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية –

التعليم العالي؛ الجامعات الخاصة؛ الاستقلال المؤسسي؛ مجلس الجامعات الخاصة؛ الرقابة الحكومية؛ جودة التعليم.

المقدمة

والتدقيق المالي، تحت إشراف جهات مختصة. وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبي في الاستقلال المؤسسي، وزيادة في الأعباء البيروقراطية، وصعوبات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تُفهم الحوكمة بوصفها إطاراً ينظم العلاقة بين الرقابة الخارجية والإدارة الداخلية، من خلال مجموعة من الآليات التي تهدف إلى ضمان جودة الأداء، وتعزيز المساءلة، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد، مع السعي إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الإشراف والمرونة المؤسسية في إدارة شؤون المؤسسة [3].

تضطلع مجلس الجامعات الخاصة في الكويت بدور محوري في تنظيم التعليم العالي الخاص، بوصفه الجهة المختصة بالإشراف العام والرقابة الأكاديمية والتنظيمية على المؤسسات التعليمية الخاصة. ويشمل ذلك وضع قواعد وإجراءات الترخيص، واعتماد البرامج الأكاديمية، وتحديد معايير الجودة والاعتماد، إضافةً إلى متابعة أداء المؤسسات والتحقق من التزامها بالقوانين ومرسوم إنشائها، فضلاً عن اعتماد الشهادات الصادرة عنها ومعادلتها. وبذلك، يشكل مجلس الجامعات الخاصة حلقة الوصل بين الدولة والمؤسسات التعليمية الخاصة، ويؤدي وظيفة رقابية وتنظيمية توازن بين تمكين الجامعات من أداء رسالتها التعليمية، وضمان التزامها بالسياسة التعليمية العامة، وحماية جودة التعليم والمصلحة العامة [4].

أثر الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في تنظيم الجامعات الخاصة

يُقصد بالاعتماد إقرار البرنامج الأكاديمي استناداً إلى عملية تقييم دورية تشمل مراجعة ذاتية ومراجعة خارجية تهدف إلى ضمان التزام الجامعة الخاصة بالمعايير المعتمدة، لمنح شهادة اعتماد من خبراء مستقلين [5]. وفي الكويت، يختص بذلك الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، باعتباره جهة حكومية تعتمد على آليات تقييم مسبقة مستمرة وفقاً لمعايير الاعتماد العالمية. في قطر، يخضع الترخيص لمراجعة دورية تبدأ بعد أربع سنوات ثم تتكرر كل خمس سنوات، مما يجعل الالتزام بالمعايير شرطاً مستمراً [6]. ويرتبط على عدم الالتزام بهذه المعايير حرمان المؤسسة التعليمية من اعتماد برامجها، وهو الأمر المتبع في كل من الكويت وقطر وسلطنة عُمان، ويُعتبر فقدان الاعتماد الأكاديمي بمثابة جزاء تنظيمي. يُشترط للحصول على الاعتماد الأكاديمي وتجديده استيفاء المتطلبات المرتبطة بالجانبين الإداري والتشغيلي، وفقاً للجدول رقم (1) و(2).

تحلل هذه الدراسة التنظيم المؤسسي للجامعات الخاصة في دولة الكويت لبيان مدى التوازن بين متطلبات الاستقلال المؤسسي للجامعات في اتخاذ قراراتها الداخلية وآليات الرقابة الحكومية، مع بيان الجزاءات في حال مخالفة القواعد التنظيمية. ويُقصد بـ«الاستقلال المؤسسي» درجة انخفاض السيطرة التي تمارسها الدولة على مؤسسات التعليم العالي [1]. تتمثل إشكالية البحث في مدى مساهمة قواعد مجلس الجامعات الخاصة في تحقيق ضمان الجودة وحماية المصلحة العامة، دون الحد من الاستقلال المؤسسي. وتتمثل المنهجية البحثية في المنهج التحليلي المقارن للتشريعات الحالية، وذلك بمقارنة إقليمية في كل من دولة قطر وسلطنة عُمان، إلى جانب الاستئناس بالتجربة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، لكونها تتميز بوضوح قواعدها القانونية فيما يتعلق بالتنظيم الإداري للجامعات الخاصة، فضلاً عن وجود تباين ملحوظ في نماذج الحوكمة والرقابة المعتمدة فيها، وذلك بهدف تعزيز العمق التحليلي وتجنب حصر الدراسة في نطاق ضيق، بما يساهم في تقديم رؤية أكثر شمولاً للتنظيم القانوني للجامعات الخاصة. كما اعتمدت هذه الورقة على نظرية المركزية، ويُقصد بها درجة المشاركة في عملية اتخاذ القرار من قِبَل الجهات الحكومية المختصة [2]. وتهدف الدراسة إلى استخلاص أفضل الممارسات التي يمكن أن تستفيد منها الأنظمة القانونية الأخرى. تتمثل محاور وحدود الدراسة في الجوانب الإدارية والتشغيلية للجامعات الخاصة في هذه الدول. وتختتم الدراسة بتقديم جملة من التوصيات الهادفة إلى تطوير دور مجلس الجامعات الخاصة، بما يحقق قدراً أكبر من الموازنة بين ضمان جودة التعليم العالي من جهة، وتعزيز الاستقلال المؤسسي المنضبط للجامعات الخاصة من جهة أخرى.

أولاً: الإطار التنظيمي للتعليم العالي الخاص في الكويت وقطر وعمان

حوكمة التعليم العالي الخاص بين متطلبات الضبط القانوني وحرية الإدارة الجامعية

حوكمة مؤسسات التعليم هي منظومة من الرقابة التنظيمية التي تخضع من خلالها المؤسسات لآليات متعددة، تشمل التفتيش والتقييم الذاتي

أ. الرقابة الحكومية على الجوانب التنفيذية والإدارية للجامعات الخاصة

الجدول رقم (1): الرقابة الحكومية على الجانب الإداري.

الدولة	الجانب التنفيذي الإداري
الكويت قانون رقم (34) لسنة 2000 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة واللائحة التنفيذية للقانون	تُخضع المادة (5) من القانون، الجامعة الخاصة لإشراف شامل من وزارة التعليم العالي، يصل إلى تعيين مجلس مؤقت لإدارتها بقرار من مجلس الوزراء، مما يُقلل إدارتها الذاتية عند الاقتضاء. نُظمت اللائحة التنفيذية للقانون الجوانب الإدارية والمالية الداخلية للمنشأة التعليمية الخاصة عبر مجلس الأمناء: 1. استقلال إداري داخلي مقيد، حيث تُفيد المادة (3) و(14) على أن مرسوم الإنشاء يُحدد الشكل القانوني للجامعة ومجلس الأمناء واختصاصاته، مع اشتراط عضوية رئيس المنشأة وتمثيله لها. 2. الاعتراف للمؤسسة التعليمية بالإدارة الذاتية التنظيمية والمالية، إذ تُقرّر المادة (15) اختصاص مجلس الأمناء في اعتماد النظم الداخلية، وإدارة الأموال، وتعيين القيادات، واعتماد الميزانية والحساب الختامي. 3. رقابة خارجية على التمويل، حيث تُفد المادة (15) في البند (4) قبول التبرعات والأوقاف باشتراط موافقة مجلس الجامعات الخاصة ووفق معايير يُحددها مجلس الوزراء، وهو ما يُشكّل قياداً رقابياً مباشراً على مصادر التمويل [7].
قطر القانون رقم (18) لسنة 2015؛ قرار وزير التعليم والتعليم العالي رقم (10) لسنة 2017؛ دليل إجراءات الترخيص والاعتماد	يُظهر الدليل: إقرار قدر من الحرية للمؤسسة التعليمية في تحديد شروط التعاقد مع هيئة التدريس ومتطلبات التقديم، إلا أن هذه الحرية مقيدة برقابة مسبقة من خلال اشتراط اعتماد هذه الشروط والموافقة عليها كشرط لمنح الترخيص. كذلك مُنح قدر من الحرية في تنظيم اللوائح الداخلية في المؤسسة التعليمية مع تقييدها بموافقة عليها من قبل إدارة شؤون مؤسسات التعليم العالي بالوزارة [8].
عمان مرسوم سلطاني رقم 27/2023 بإصدار قانون التعليم العالي	نظم المرسوم البنية الإدارية والأكاديمية والمالية للمؤسسة التعليمية: 1. رقابة تنظيمية على حوكمة مجلس الأمناء، حيث تُلزم المادة (18) بوجود مجلس أمناء وتمنع رئاسته لأكثر من مؤسسة، وتحظر المادة (19) الجمع بين رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة مجلس الأمناء، بما يمنع تركّز السلطة وتضارب المصالح. 2. استقلال تنظيمي داخلي مقيد، إذ تُقرّر المادة (20) حق المؤسسة في إعداد لوائحها الداخلية، مع إخضاعها لاعتماد الوزارة وعدم جواز تعديلها إلا بموافقتها. 3. رقابة مسبقة على العلاقات الخارجية (م.23). 4. رقابة مالية ومعلوماتية لاحقة ومستمرة (م.26).

المصلحة التعليمية العامة على الإطلاق غير المقيد لمفهوم الاستقلال المؤسسي.

ب. الرقابة الحكومية على الجوانب التنفيذية والتشغيلية للجامعات الخاصة

يفضّل الجدول رقم (2) أدناه أوجه الرقابة الحكومية على الجوانب التشغيلية في الدول الثلاث.

التحليل: يؤكد الجدول رقم (1) أن تنظيم مجلس الأمناء في الكويت يعمل ضمن إطار رقابي محكم يجعل الاستقلال الإداري والمالي للمنشآت التعليمية الخاصة استقلالاً تنظيمياً مقيداً بالمصلحة التعليمية العامة. أما في قطر، يمنح القانون الحرية المؤسسية بالتنظيم الداخلي المقيد برقابة قد لا تتسم بمعايير محددة بدقة، الأمر الذي قد يؤثر في وضوح حدود الاستقلال المؤسسي واستقرار القرار الأكاديمي والإداري. أما في عُمان، يؤكد التنظيم أن استقلال مؤسسات التعليم العالي هو استقلالٌ منضبط ومقيّد، تُمارَس فيه الإدارة الذاتية ضمن إطار رقابي يُغلب حماية

الجدول رقم (2): الرقابة الحكومية على الجانب التشغيلي.

الدولة	الجانب التنفيذي التشغيلي
الكويت قانون رقم (34) لسنة 2000 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة واللائحة التنفيذية للقانون	يفرض القانون، وفقاً للمادة (6)، رقابة حكومية تتضمن التزامات اجتماعية، كعدم الاختلاط ومراعاة القيم الإسلامية والعادات المرعية. كما تفرض اللائحة التنفيذية: 1. رقابة مركزية عليا (م.3). 2. رقابة لاحقة دورية عبر التقارير السنوية والتقييم الميداني (م.25). 3. رقابة مسبقة عند أي تغيير جوهري في الشؤون الأكاديمية أو التنظيمية، بموافقة الوزير (م.28). 4. استقلال تنظيمي داخلي محدود في شؤون القبول والتسجيل والدراسة والفصل والتخرج (م.20). 5. الالتزام باستمرارية النشاط بموافقة مسبقة من الوزير (م.29).
قطر القانون رقم (18) لسنة 2015؛ قرار وزير التعليم والتعليم العالي رقم (10) لسنة 2017؛ دليل إجراءات الترخيص والاعتماد	يفرض القانون: 1. رقابة مسبقة قبل قبول وتسجيل الطلبة أو موازلة أي نشاط تعليمي (م.9). 2. تقييد موضوعي لنطاق النشاط (م.10). كما يفرض قرار وزير التعليم: 1. رقابة مادية وفنية على المقر والتجهيزات (م.11، 17، 19، 20). 2. رقابة لاحقة عبر سجلات تفصيلية (م.13، 23). ويُقرّر الدليل: 1. دراسات ذاتية وزيارات ميدانية. 2. رقابة أكاديمية على هيئة التدريس والبرامج والمناهج والساعات وطرق التدريس والتقييم والمراجع العلمية.
عمان مرسوم سلطاني رقم 27/2023 بإصدار قانون التعليم العالي	أقرّ المرسوم إطاراً رقابياً تنظيمياً: 1. رقابة على اللغة المعتمدة (م.4). 2. رقابة مسبقة على البرامج والتعليم عن بُعد (م.13، 14). 3. تدخل في الموارد البشرية (م.21). 4. مراكز بحثية مشتركة في حدود اللائحة (م.22). 5. رقابة على الشؤون الطلابية (م.24، 25). 6. حظر النشاط السياسي والطائفي والمذهبي والعربي (م.27). 7. ضبط مسار الطلبة والامتيازات الأكاديمية (م.32، 33). 8. حظر وقف النشاط إلا بموافقة كتابية من الوزارة (م.28).

المجتمعية، وتغليب المصلحة التعليمية العامة على مفهوم الاستقلال المؤسسي المطلق.

ج. مخالفات الجامعات الخاصة والجزاءات الحكومية المقررة عليها

في حال الإخلال بالمتطلبات اللازمة في الجدول رقم (1) و(2)، تتعرض المؤسسة التعليمية الخاصة للجزاءات المقررة في الجدول رقم (3).

التحليل: يؤكد الجدول رقم (2) أن التنظيم في الكويت قيّد استقلال الجامعة الخاصة بأولوية حماية المصلحة التعليمية العامة. كما في قطر، إن استقلال المؤسسات التعليمية يظل استقلالاً وظيفياً محدوداً، يُمارس داخل منظومة رقابية تُغلب ضمان جودة التعليم، وحماية المتعلمين، وتحقيق المصلحة التعليمية العامة على اعتبارات الحرية التنظيمية المطلقة. كذلك في عُمان، إن استقلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة يظل استقلالاً وظيفياً مقيداً، يُسمح فيه بالابتكار والمبادرة ضمن حدود تنظيمية تهدف إلى ضمان الجودة، وحماية الهوية

الجدول رقم (3): الجزاءات التي توقع على المؤسسات التعليمية في حال المخالفة.

الدولة	المخالفات والجزاءات
الكويت قانون رقم (34) لسنة 2000 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة واللائحة التنفيذية للقانون	تُظهر اللائحة التنفيذية آليات رقابية، على النحو الآتي: 1. جزء إداري، فتمنح المادة (26) الوزير، بناءً على توصية مجلس الجامعات الخاصة، اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح أوضاع المنشأة ومعالجة أسباب التعثر، مع كفالة حق التظلم أمام مجلس الوزراء خلال مدة محددة. 2. جزء تنفيذي، إذ تُجيز المادة (27) لمجلس الوزراء حلّ مجلس الأمناء وتعيين مجلس مؤقت لإدارة المنشأة لمدة تصل إلى عامين، فضلاً عن إيقاف قبول الطلبة أو إغلاق المنشأة كلياً مع حماية أوضاع الدارسين.
قطر القانون رقم (18) لسنة 2015؛ قرار وزير التعليم والتعليم العالي رقم (10) لسنة 2017؛ الدليل	يُقرّ القانون نظاماً رقابياً: 1. جزاءات إدارية وقضائية: خصم الكفالة المصرفية، ووقف الترخيص مؤقتاً أو إلغاؤه نهائياً، أو إغلاق قضائي للمؤسسة (م. 14، 15، 20). 2. جزاء جنائي: عقوبة الحبس و/أو غرامات مالية على ممارسة النشاط دون ترخيص أو مخالفة ضوابطه أو تضليل الجمهور (م. 18). 3. جزاء مالي على البيانات غير الصحيحة (م. 19، 22). يُجيز الدليل وقف تسجيل الطلبة لمدة عام أو أكثر، أو إغلاق المؤسسة وسحب الترخيص.
عُمان مرسوم سلطاني رقم 27/2023 بإصدار قانون التعليم العالي	يُظهر المرسوم آليات رقابية: 1. الجزاءات الإدارية المتنوعة، تُحيل المادة (36) إلى اللائحة والقرارات التي تُبين نوع الجزاء المفروض وإجراءات التظلم منها. 2. مركزية القرار المتعلق بالجزاء، إذ تُسند المادة (36) سلطة توقيع الجزاء إلى قرار يصدر من الوزير [9].

دعاوى أمام المحكمة الجزئية لمقاطعة كولومبيا، التمسوا فيها إصدار أمر قضائي وقي بوقف قرارات الفصل إلى حين قيام الجامعة بتوجيه إخطار رسمي لهم وعقد جلسات استماع، إلا أن المحكمة رفضت الطلب، تأسيساً على أن جامعة هوارد، بوصفها مؤسسة تعليمية خاصة، لا تخضع للضمانات الإجرائية التي يفرضها بند الإجراءات القانونية الواجبة المنصوص عليه في الدستور الأمريكي، مكتفيةً بإخضاع العلاقة بينها وبين منتسبيها لقواعد قانون العقود. فُيُنظر إلى هذه المؤسسات على أنها تتمتع بقدر واسع من الاستقلال الذاتي في وضع قواعدها [11]. وفي قضية *Bob Jones University v. United States*، أقرّت المحكمة أن التمتع بالإعفاء الضريبي مشروط بالتزام المؤسسة التعليمية بالسياسة العامة للولاية، لا سيما حظر التمييز العنصري في قبول الطلبة. وهذا ما اتجهت إليه المحكمة في قضية *Wright v. Regan*، التي شددت الرقابة على التمييز العنصري لتمتع المؤسسة التعليمية بميزة ضريبية [12]. من ذلك، يتبين أن الإعفاء الضريبي ليس حقاً مكتسباً، بل امتيازاً مشروطاً بالانسجام مع السياسة العامة. كما تبرز قضية *Mary Daly v. Boston College* مثلاً دالاً على حدود الاستقلال المؤسسي للجامعات الخاصة في ظل التمويل الفيدرالي، إذ أثارت تساؤلات حول مشروعية الفصل بين الجنسين في القاعات الدراسية. فقد رفضت البروفيسورة *Mary Daly* قبول الطلاب الذكور في مقرها لسنوات طويلة بهدف تحسين التجربة التعليمية للطلّابات. غير أن هذه السياسة طُعن فيها باعتبارها تمييزية، وأفضت إلى تدخل إداري وإجراءات قانونية انتهت بتسوية. وعلى الرغم من عدم صدور حكم قضائي، فإن التحليل القانوني يُشير إلى أن هذه الممارسات تُعدّ مخالفةً لأحكام السياسة العامة للدولة متى كانت الجامعة الخاصة متلقيةً لتمويل فيدرالي [13]. فعلى الرغم من الاعتراف بالاستقلال المؤسسي، فإن ممارسة هذه الحرية تظل مشروطة بعدم خضوع المؤسسة التعليمية للتمويل الفيدرالي [14].

التحليل: وفقاً للجدول رقم (3)، تخضع المؤسسات التعليمية الخاصة في الكويت لتدخل تنفيذي مباشر كلما اقتضت حماية الجودة الأكاديمية، وحقوق الطلبة، والمصلحة التعليمية العامة ذلك. أما في قطر، يتبين أن المشرّع وسّع من نطاق الجزاءات، فأقرّ عقوبات جنائية سالبة للحرية. أما في السلطنة، يستند الاعتماد وضمان الجودة على آلية رقابية إلزامية تجعل من سلطة الجزاء عند الإخلال بالمعايير المنظمة اختصاصاً مقررّاً للوزير.

ثانياً: الاستقلال المؤسسي للجامعات الأمريكية وأثر التمويل الحكومي على حريتها

تُعدّ وزارة التعليم الأمريكية الجهة الفيدرالية المسؤولة عن دعم النظام التعليمي على المستوى الوطني، إلا أن دورها لا يمتد إلى الإدارة المباشرة للمؤسسات التعليمية، بل يتركز في وضع السياسات العامة، وتقديم التمويل، وضمان الامتثال للمعايير الفيدرالية. ويُعتبر مكتب المفتش العام هيئة مستقلة، تتولى الرقابة والتدقيق والتحقيق في برامج الوزارة. ويختص المكتب بالكشف عن حالات الاحتيال، وسوء استخدام الموارد، إضافة إلى إجراء مراجعات مستقلة وتقديم توصيات لتحسين كفاءة وفعالية البرامج التعليمية [10]. وتجدر الإشارة أن الجامعات الأمريكية تتمتع باستقلال مؤسسي ما دامت غير معتمدة على التمويل الحكومي، إذ يترتب على هذا التمويل فرض قيود تنظيمية تُحدّ من هذا الاستقلال. ويُستدلّ على ذلك من خلال السوابق القضائية، نظراً لتبني الولايات المتحدة الأمريكية نظام القانون العام. ففي قضية *Greene v. Howard University*، جرى فصل عدد من الطلبة من الجامعة دون تمكينهم مسبقاً من الإحاطة بالتهم الموجهة إليهم. فأقام الطلبة

ثالثاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى وجود تشابه بين تنظيم التعليم العالي للجامعات الخاصة في كل من الكويت وقطر وعمان: 1. تتخذ مؤسسات التعليم الخاص صوراً متفاوتة من الاستقلال المقيّد ذي الطابع المركزي إدارياً. 2. إخضاع مؤسسات التعليم لرقابة حكومية متعددة المستويات. 3. إقرار نظام جزاءات يقوم أساساً على الجزاءات الإدارية. كما توصلت الدراسة لوجود اختلاف: 1. الكويت تتبني رقابة مالية مشددة، عُمان منهجية، قطر بدون تنظيم تفصيلي مماثل. 2. قطر وسّعت نطاق الجزاءات بإقرار عقوبات جنائية سالبة للحرية. الجامعات الأمريكية تتمتع باستقلال أوسع عند عدم اعتمادها على التمويل الحكومي.

رابعاً: التوصيات والمقترحات التطويرية

بناءً على ما كشفه التحليل المقارن، يُوصى بـ: 1. تعزيز وضوح الآليات الإجرائية للتقييم الذاتي [15, 16]. 2. توضيح الرؤية الاستراتيجية للجهة الرقابية بقواعد قانونية واضحة. 3. منح المؤسسات الخاصة استقلالاً في قراراتها الداخلية على غرار النموذج الأمريكي. 4. تقليص الإجراءات البيروقراطية غير المنسجمة مع البيئة الأكاديمية.

الخاتمة

يُظهر تحليل القوانين المنظّمة للجامعات الخاصة أن المشرّع يتبني نموذجاً رقابياً مركزياً يغلب الإشراف والضبط العام، بما قد يُقلّل من نطاق الاستقلال المؤسسي، مع الإبقاء على بعض من المرونة المرتبطة بتحقيق أهداف الجودة وضمان المصلحة العامة. فتؤكد الدراسة أهمية ترسيخ ثقافة الجودة داخل الجامعات الخاصة بوصفها منهجاً مؤسسياً مستداماً، عبر تعزيز التزام الإدارة العليا وتبني رؤية استراتيجية لإدارة الجودة الشاملة. كما تدعو إلى ضرورة العمل على تحقيق توازن تشريعي وتنظيمي يوفّق بين متطلبات الرقابة وضمان الجودة من جهة، وتمكين الجامعات الخاصة من ممارسة قدر معقول من الاستقلال المؤسسي والأكاديمي من جهة أخرى.

المراجع

- [1] T. Estermann and T. Nokkala, University Autonomy in Europe I. Brussels: EUA, 2009
- [2] R. Andrews, "Centralization, organizational strategy and public service performance," Public Administration, vol. 88 no. 4, pp. 906–885. 2010
- [3] N. Saunders, "Reforming the Governance of Higher and Further Education Institutions," Higher and Further Education Update, p. 207
- [4] الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة في دولة الكويت. <https://puc.edu.kw/>. 2026.
- [5] علوي، «مدى تطبيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي»، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ج. 1، ع. 4، ص. 316، 2013.
- [6] دليل إجراءات الترخيص والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في قطر. <https://moewebprod.edu.qa>. 2026.
- [7] قانون رقم (34) لسنة 2000 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، واللائحة التنفيذية للقانون.
- [8] القانون رقم (18) لسنة 2015 (قطر)؛ قرار وزير التعليم والتعليم العالي رقم (10) لسنة 2017.
- [9] مرسوم سلطاني رقم 27/2023 بإصدار قانون التعليم العالي.
- [10] Office of Inspector General, U.S. Dept. of Education. <https://oig.ed.gov/about>. [Apr. 2026]
- [11] "Constitutional law: Private university not required to provide hearing," Univ. Toledo L. Rev., vol. 1 no. 2 pp. 455–454

- [12] "Bob Jones University v. United States," Univ. Kansas L. Rev., vol. 32 no. 4 pp. 931–908. 1984
- [13] M. Ahnranjani, "Mary Daly v. Boston College," Am. Univ. J. Gender Soc. Pol'y & L., vol. 9 no. 1 pp. 206–179. 2001
- [14] D. H. Oaks, "Private university looks at government regulation," J. Coll. & Univ. L., vol. 4 no. 1 pp. 12–1. 1976
- [15] الذبابات والنبات، «معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة»، مجلة جامعة النجاح، مج. 32، ع. 11، ص. 1979–1982، 2018.
- [16] G. H. Al Tasheh, "Obstacles to TQM in higher education in Kuwait," European Scientific J., vol. 9 no. 4 pp. 209, 218. 2013